الآثار السورية
بين نيران الاشتباكات والتعديات المتعمدة

خليل اقطيني

كاتب وصحفي

مدير مكتب صحيفة تشرين في الحسكة

الحسكة – الجمهورية العربية السورية

الأزمة السورية لم توفر شيئًا لا البشر ولا الشجر ولا حتى الحجر. هذه الجملة يدركها الجميع ويرددونها كلما تناقلت وسائل الإعلام أخبارًا عن حصول اعتداء على هذا الموقع الأثري أو ذاك في أنحاء الجمهورية العربية السورية. الأمر الذي يدفع للسؤال عن الفائدة المرجوة من الاعتداء على المواقع الأثرية التي هي في النهاية مجرد أحجار كما يقال. وبالمقابل نجد المعتدي يُظهر نفسه أنه باعتدائه يدرك أهمية هذه الأحجار، وأنها ليست أحجارًا عادية إنما هي تحمل في طياتها تاريخ أمة وحضارة شعب. وبالتالي هذه الأحجار تروي حكايات عمرها آلاف السنين. ولهذا هو يعتدي عليها من أجل محو الهوية الحضارية والثقافية للشعب السوري.

والأنكى من الاعتداءات نفسها، التبريرات التي تُقَدّم لتلك الاعتداءات، هذه التبريرات التي تدفعك للاستفراغ وطرح كل ما في جوفك للخارج، وذلك لأن كلمة مقززة هي أبسط وألطف وصف يمكن أن يُطلَق على تلك التبريرات. فهل يُعقَل على سبيل المثال أن هناك أشخاصًا أو شعوبًا في القرن الحادي والعشرين يمكن أن تعبد الأصنام (التماثيل) حتى يجري الدم في عروق المجموعات المسلحة وتنتفض منتصرة للإسلام وتقوم بإعمال المعاول والرفوش بالتماثيل والرسوم والأبنية والجدران لكي لا يعبدها الناس (؟!). كالمواقع الأثرية التي دمرها ما يعرف بتنظيم داعش في مدينة تدمر بعد سيطرته على المدينة، حيث فجر قوس النصر الأثري ومعبد بعل شمين الذي يعود تاريخه إلى ألفي عام مضت. ونفس الحكاية جرت في مواقع متعددة من العراق. فهل يُعقل ذلك؟ ولاسيما في منطقة هي مهبط الأنبياء والرسل، والإيمان بالله الواحد الأحد راسخ في يقين شعبها رسوخ الجبال. نعود إلى ما بدأناه وهو أن الآثار لم تسلم من تداعيات الأزمة السورية. والاعتداءات عليها كانت متعمدة وممنهجة إدراكًا لقيمتها المعنوية والمالية.

بين القانون والفتوى

يعود تاريخ البدء بأعمال التنقيب في سورية إلى فترة الانتداب الفرنسي، حيث كان موقع رأس شمرا (أوغاريت) أول المواقع التي تم التنقيب فيها وذلك عام ١٩٢٩. وشكل حوض الفرات الأدنى الموقع الثاني من خلال موقع ماري الذي نُقب فيه عام ١٩٣٤ والذي

يعود تاريخه إلى ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ ق.م، وما بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ تم الترخيص للعديد من البعثات الأثرية للتنقيب في مواقع متعددة مثل المشرفة، الشيخ سعد، تل براك وغيرها. على امتداد حلب، الحسكة، حماه ودرعا. وبداية المواقع التي قامت المديرية العامة للآثار والمتاحف بأعمال التنقيب فيها كان موقع بصرى عام ١٩٤٧، بواكير هذه الأعمال كانت عام ١٩٥٤ حيث تم إنشاء مديرية التنقيب والدراسات الأثرية ضمن هيكلية المديرية العامة للآثار والمتاحف[١].

نفهم من هذا الكلام أن التنقيب عن الآثار قبل الأزمة السورية كان مقتصرًا على جهات مختصة تابعة للدولة متمثلة بالمديرية العامة للآثار والمتاحف ومديرياتها في المحافظات، وتقوم هذه الجهات بالتنقيب في المواقع الأثرية بشكل علمي ومدروس من خلال بعثات متخصصة من داخل البلاد وخارجها دون أن تُلحق ضررًا بالآثار الشاهدة على الحضارات البائدة. وذلك لأن المادة الرابعة من قانون الآثار السوري، الصادر بالمرسوم التشريعي (٢٢٢) تاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٦، نصت على أن جميع الآثار الثابتة والمنقولة والمناطق الأثرية من أملاك الدولة العامة، ونصت المادة ٤٢ من القانون نفسه على أن السلطات الأثرية وحدها صاحبة الحق بالقيام بأعمال الحفر والسبر أو التحري في الجمهورية العربية السورية ولا يجوز لأي فرد أن يقوم بالتنقيب في أي مكان حتى ولو كان ملكًا له[٢].

ويصنف هذا القانون الآثار إلى نوعين ثابتة ومنقولة وبموجبه كل ما هو في باطن الأرض ملك للدولة ولا يجوز التصرف به، والسلطة المعنية لحماية وإدارة واستثمار هذا التراث الثقافي ه ي السلطة الأثرية، ويفرض القانون حماية للقطع الأثرية المنقولة تمنع إهداءها أو بيعها من قبل الدولة ولكنه أجاز الإعارة لأغراض علمية وبحثية وأوجب على من يجد أثرًا أن يبلغ عنه. كما منع تقليد ونسخ ونقل والتنقيب عن الآثار. وأجاز القانون منح مكافآت تحفيزية لمن يخبر عن وجود أثر أو يقوم بتسليمه، وكذلك أجاز العقوبات بالسجن والغرامة المالية لكل من يهرّب أو يحفر بدون ترخيص أو يقوم بتخريب وطمس معالم أثرية. كما صنف الجرائم الواقعة على الأثر إلى جنح وأجاز المصادرة في العديد من الحالات[٣].

أما في ظل الأزمة فقد انتشرت ظاهرة التنقيب العشوائي عن الآثار بكثرة في المناطق الساخنة والمناطق الواقعة خارج سلطة الدولة، نتيجة للفلتان الأمني وغياب الرقابة، وانعدام الضوابط التي تحمي الأملاك العامة في مناطق سيطرة المجموعات المسلحة. التي تشهد نشاطًا متزايدًا في التنقيب لعدم وجود جهة رقابية، أو قوانين تجرّم المنقبين. لا بل إن بعض المجموعات المسلحة أصدرت فتاوى تبيح التنقيب عن الآثار. كهذه الفتوى التي تقول: (عُرفَت الآثار عند جمهور الفقهاء باسم الركاز وهو ما دفنه أهل الجاهلية، وشرعًا فإن أربعة أخماس الركاز لواجده، والخمس الباقي لبيت المال أو للصالح العام[٤]).

> **"انتشار ظاهرة التنقيب العشوائي عن الآثار في المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة والمجموعات المسلحة تُفتي بإباحة ذلك شرعًا**

وبناءً على ذلك قررت تلك المجموعة المسلحة أن التنقيب في التلال والمناطق الأثرية الواقعة تحت سيطرتها (لا يجوز إلا بموافقة المجالس المحلية، كي تشرف على عمل المنقبين ـ ليس لحماية الآثار (الكاتب) ـ وتأخذ الخمس لبيت المال[٥]). وهذا يعني غياب أية ضوابط لحماية المواقع الأثرية (لأن الأصل أن التنقيب فيها مباح[٦] بحسب تلك الفتوى.

صائد الذهب

هذا الأمر ألحق أضرارًا بالغة في تلك المواقع نتيجة التنقيب الخاطئ بأساليب بدائية، أو بمعدات مختلفة من أشخاص ليس لديهم علم بعلم الآثار، من ذلك استخدام أجهزة مخصصة للبحث عن العملات والتماثيل المعدنية، لها القدرة على كشف اللقى بعمق يصل إلى المتر في باطن الأرض، حيث تصدر تلك الأجهزة أصواتًا معينة، يشير كل منها إلى نوع من أنواع

المعادن. وثمة عدة أنواع من هذه الأجهزة أبرزها G MEX بثلاثة مفاتيح سعره ٧٠٠ دولارًا أميركيًا، و COD MEX بأربعة مفاتيح سعره ٩٠٠ دولارًا أميركيًا، و GOLD MEX أو ما يعرف بصائد الذهب وسعره ١٠٠٠ دولار[٧].

ولطالما تناقلت الصحف ووكالات الأنباء العالمية أخبارًا حول قيام شرطة الحدود الأردنية بضبط أجهزة لكشف المعادن تحت الأرض، حاولت بعض الجماعات المسلحة إدخالها إلى الأراضي السورية. ونشرت، أيضًا، جملة من التقارير تؤكد انتعاش سوق الآثار المهربة في الدول المجاورة لسوريا، مثل لبنان وتركيا والأردن والعراق، حيث يتعامل المنقبون مع تجار الآثار في تلك الدول، فيقومون بتهريب القطع الأثرية لهم، ومن هناك يتم بيعها لمتاحف ومهتمين بالآثار في أوروبا، ويتم الشحن عبر تركيا عن طريق تجار وسماسرة متخصصين بهذا النوع من الأعمال.

فقد أفادت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، في تقرير لها، بأنّ المسلحين في سورية شكّلوا مجموعات تنقيب سرّية، وقاموا بشراء أدوات جديدة من أجهزة الكشف عن المعادن والتنقيب عن الآثار لتهريبها إلى خارج البلاد وبيعها بصورة غير مشروعة. وقالت الصحيفة إنّ مسلحين أجرت معهم مقابلات، أكدوا أنهم بدؤوا بتشكيل فرق للتنقيب مؤلفة من مجموعات تفتش المواقع الأثرية بحثًا عن قطع من الذهب والفسيفساء والتماثيل يمكن نقلها وبيعها بسهولة. وأشارت إلى أنّ المهربين والوسطاء السوريين يبيعون القطع الأثرية في عمان بأسعار تتراوح بين ٥٠ دولارًا للسفينة الحجرية إلى ثلاثة آلاف دولار للتماثيل والألواح الحجرية، وبعد ذلك يبيع التجار الأردنيون هذه القطعة بثلاثة أضعاف[٨].

> **"التنقيب والحفر السري الذي تقوم به عصابات مدربة من جنسيات مختلفة ينتهك المواقع الأثرية السورية**

حيث تشير المعلومات إلى نجاح المجموعات التي عملت في التنقيب بالعثور على عدة تماثيل، فيما جرى نقل لوحات فسيفسائية تعود إلى المرحلة البيزنطية من معرة النعمان ومناطق أخرى في محافظة إدلب عبر حلب إلى تركيا[٩]. كما تشير المعلومات إلى حصول سرقات من المتاحف منذ بداية الأحداث وحتى الآن، وأبرز هذه السرقات تمثال برونزي مطلي بالذهب يعود للفترة الآرامية من متحف حماه، وقطعة حجرية رخامية من متحف أفاميا[١٠] وسرقة ١٧ قطعة فخارية وبعض الدمى الطينيّة من قاعة العرض في قلعة جعبر في الرقة [١١]. كما تحدث الإعلام السوري عن إحباط خطة لعصابة تهريب آثار فرنسية لسرقة مومياءات تدمرية نادرة، بعد إيهام المسلحين بضرورة نقلها إلى تركيا عن طريق حلب، ومن ثم فرنسا.

من الاشتباكات إلى التخريب المتعمد

دمرت الاشتباكات العديد من المواقع وأدت إلى أضرار متوسطة إلى بالغة الشدة كما حدث في العديد من المدن القديمة في حلب وحمص ومعلولا وبصرى، وهناك التدمير المتعمد بسبب أفكار إيديولجية كما حدث للعديد من المباني الدينية والتماثيل والأضرحة، بالإضافة إلى الحفر الهمجي الذي طال العديد من المواقع المفصلية في منطقة الفرات وأفاميا والذي تقوم به مجموعات محلية ودولية عبرت الحدود وتمتلك المعلومات والأدوات التي تمكنها من تنفيذ هذه الجرائم، وهناك ظاهرة تجريف التلال الأثرية مثل تل عجاجه في الحسكة بهدف البناء واستخدام الحجارة الأثرية والتي أدت إلى تخريب السويات الأثرية، وأخيرًا التعديات الزراعية وتحويل المواقع والتلال إلى أمكان تمترس وحفر للخنادق والسكن المخالف هذا كله بالإضافة إلى التخريب بسبب العوامل الجوية وغياب أعمال الصيانة بسبب صعوبة الوصول إلى الموقع[١٢].

ففي ريف دمشق تعرضت معلولا للاعتداء السافر على مبانيها التقليدية والدينية قامت به المجموعات الإرهابية حيث دمرت مقتنياتها ومبانيها الدينية في مار تقلا، دير مارسركيس، ودير السيدة بالإضافة إلى سرقة العديد من الأيقونات التاريخية. كذلك طالت الأضرار معبد الضمير ومتحف دير عطية للتقاليد الشعبية الذي سرقت منه مئات القطع واستطاعت السلطات الأثرية استعادة

بعضها بالتعاون مع المواطنين. وطالت الأضرار تل رفعت، جامع حجر بن عدي، وتل سكا. أما خان العطنة الذي يعود تاريخ البناء إلى القرن الثالث عشر ميلادي فقد تعرض للسرقة وهذا ما أثار استياء السكان الذين أعربوا عن استعدادهم للسهر من أجل الدفاع على المبنى وحمايته، وأراد الإرهابيون احتلال مبنى سرايا النبك وتحويله إلى مقر لما يسمى المحكمة الشرعية، ونجح المجتمع المحلي في منع الإرهابيين من دخول المبنى، وقاموا ببناء جدار على مدخل البناء، أما موقع كفر العواميد وبرهليا فقد تم إبلاغ السلطات الأثرية بوجود لوحة فسيفساء (موازييك) هي الأكبر والأجمل التي تكتشف في منطقة دمشق حتى الآن، وبعد التواصل مع أفراد المجتمع المحلي تم اقتلاع اللوحة وإحضارها إلى القلعة لترميمها، كما قدم عدد من المواطنين بعض القطع الأثرية التي ظهرت نتيجة تنقيبات غير شرعية وقد بلغ عددها نحو ٩٥ قطعة من الفخار والزجاج التي يعود تاريخها للقرنين الثاني والثالث للميلاد، كذلك توجد عشرات القطع الأثرية المصنوعة من مواد مختلفة معدنية وزجاجية وحجرية وفخارية، تعمل الجهات المختصة على استعادتها[١٣].

ممر لقطع الآثار السورية المسروقة

وتتراوح نسبة الأضرار في مدينة حلب القديمة بين ١٥–٢٠ % من كامل الأوابد الأثرية التي تحويها مدينة حلب والبالغ عددها ٢٥٠ آبدة علماً أن حلب القديمة بالكامل مسجلة على لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونيسكو. ويضم ريف المحافظة ٣٤١ تلاً أثريًا ماعدا المدن المنسية والقلاع الأثرية ومن أهمها قلعة سمعان التي لا معلومات مؤكدة عن واقعها لعدم تمكن عناصر دائرة الآثار من الوصول إليها، علماً أن بعض التلال العائدة لمحافظة حلب تعرضت لتعديات التنقيب المخالف والسرقات، وتخريب الطبقات الأثرية[١٤].

"ترحيل ٩٩% من القطع المتحفية من المتاحف إلى أماكن آمنة وإطلاق القائمة الحمراء للقطع الأثرية السورية وتزويد الإنتربول بصور عن الآثار المسروقة"

وتضم حلب، التي تحوّلت إلى ممر لقطع الآثار السورية المسروقة، أربعة متاحف في قلب المدينة، وأهمها المتحف الوطني، ومتحف تاريخ العلوم عند العرب، ومتحف التقاليد الشعبية، ومتحف قلعة حلب.

وقد تعرض المتحف الوطني لأضرار مادية بعد الهجمات الانتحارية التي استهدفت ساحة سعد الله الجابري القريبة. وكذلك متحف التقاليد الشعبية الكائن في دار أجقباش في المدينة القديمة، التي كان المسلحون يسيطرون على معظمها وهو يضم أكثر من ألف قطعة ملابس تراثية قديمة، وعددًا كبيرًا من قطع الأثاث الحلبية التقليدية والملبسة بالصدف. وتعرض الباب الخارجي لقلعة حلب للقصف، والتي تضمّ في أحد أبنيتها متحفًا للآثار التي تم الكشف عنها خلال التنقيبات في القلعة، كما تعرّض موقع دير مار مارون الأثري في براد، إلى السرقة وتخريب الكنيسة وسرقة محتوياتها، وقام مسلحون بالتنقيب عن الآثار فيه.

وتعرض للنهب متحف التراث التربوي، الذي افتتح قبل أشهر قليلة من دخول المسلحين المدينة، وسُرقت منه وسائل تعليمية وأجهزة علمية تعود للقرن التاسع عشر تم تجميعها من مدارس حلب العريقة[١٥].

وتعرضت مئذنة الجامع الأموي في حلب، الذي يعدّ واحدًا من أهم الجوامع الأثرية في سوريا، للتدمير نتيجة الاشتباكات الدائرة، وأحرقت مئات من المحال التراثيّة في الأسواق القديمة، والتهمت النيران البضائع والأبواب الخشبيّة الجديدة لبعضها، خصوصًا في أسواق: الزرب، العبي، العتمة، العطارين، النسوان، الصوف والصاغة. وتعرضت بعض المباني في حلب القديمة، والبيمارستان الأرغوني فيها (المعروف بمتحف الطب والعلوم) لبعض الأضرار، نتيجة الاشتباكات. وعلى صعيد المواقع الأثرية تعرضت قلاع المضيق، والحصن، وشيزر، والرحبة، ومدخل قلعة حلب وبرجها الشمالي إلى أضرار[١٦].

كنائس سُوّيَت بالأرض

وفي حمص تضررت كنيسة أم الزنار (ويقال إنها سويت بالأرض بعدما نهبها المسلحون) إضافة إلى كنائس

أخرى، وبعض الأسواق القديمة في المدينة نتيجة الاشتباكات. وبعد تحرير تدمر من تنظيم «داعش» في الثاني من آذار الماضي، تبين حدوث تخريب جديد يضاف إلى التخريب الذي أحدثه هذا التنظيم في العام ٢٠١٥ حيث تم تدمير «الترابل» بواقع ١٢ عموداً من بينها العمود الرئيس وذلك من أصل ١٦ عموداً، كما تم تدمير الجزء الوسطي من واجهة المسرح الروماني، ما أدى إلى تحطم المنصة التي بدورها سقطت إلى داخل المدرج، أضف إلى ذلك تخريب وعبث في المتحف الوطني وحرق وإتلاف أضابير التوثيق والسجلات المكتبية التي كانت موجودة ضمن خزائن معدنية، كما حصلت تشوهات جديدة في وجوه المنحوتات في السريرين الجنائزيين المثبتين على الجدار الشرقي وسقوط جذوع بعض التماثيل. وانحصرت انعكاسات الاشتباكات الدائرة في البساتين خارج مدينة تدمر بأضرار سطحية في نقاط محددة من الجدار الداخلي لواجهة معبد بل الغربية. ويقع قسم كبير من التلال الأثرية في محافظة حمص وتعدادها ١٠٤ تلال في مناطق غير آمنة وتتعرض إلى عمليات تنقيب ممنهجة بهدف سرقة الآثار والاتّجار بها من قبل التنظيمات المسلحة ومن أهم هذه التلال: تل المشرفة أو مملكة قطنا في الريف الشرقي من حمص[١٧].

وتدمير مآذن الجوامع

وفي محافظة درعا، دُمّرت مئذنة الجامع العمري الذي تعرض إلى أضرار نتيجة سقوط قذائف عدة في صحنه وعلى مئذنته وفي محيطه، وجامع الحراك الأثري في إزرع. وطالت الأضرار في بصرى، المدرجة في لائحة التراث العالمي، مبنى مبرك الناقة، ومعبد حوريات الماء (المسمّى شعبيًا سرير بنت الملك)، والساكف الوحيد المتبقي فوق الأعمدة، وبعض البيوت القديمة[٢٠]. حيث تحول موقع بصرى الأثري خلال الأزمة إلى ساحة للقتال ما أدى إلى استشهاد ثلاثة من العاملين في دائرة آثار بصرى ووقوع العديد من المباني الأثرية في خط التماس مثل تل الأسود وسرير بنت الملك الذي يحمل قيمة رمزية للمدينة والذي تم هدمه بسبب الاشتباكات مع العديد من المباني التقليدية، أما باقي المباني فقد وقعت تحت سيطرة المسلحين مثل الباب النبطي وقصر تراجان والكاتدرائية والجامع الفاطمي[٢١].

وتدمير المباني

وتحتوي المنطقة الشرقية على عدد مهم من المواقع الأثرية تعرض معظمها للأضرار، وطالت الأضرار متحف دير الزور الذي يُعَدّ من أهم المتاحف في سورية والواقع حاليًا على خط التماس للاشتباكات الدائرة في المنطقة، حيث قامت دائرة آثار دير الزور بتدعيم الأبواب وإخلاء المتحف من جميع مقتنياته في عام ٢٠١٤. وهناك العديد من المباني في المدينة دُمّرت على يد المسلحين مثل كنيسة الكبوشية، الجسر المعلق، تكية الراوي، السوق المقبى، متحف التقاليد الشعبية، مئذنة جامع السرايا، تكية ويس النقشبندي. أما بالنسبة للمواقع الأثرية فلم يكن الوضع أفضل فقد انتهكها التنقيب والحفر السري الذي يقوم به أفراد وعصابات مدربة ومتمرسة بالتخريب والسرقة من جنسيات مختلفة أتراك، لبنانيين وفرنسيين، ولعل أهم هذه المواقع موقع ماري وموقع دورا أوربوس الذي دمر فيه متحف الموقع ومن ثم تحصنت المجموعات المسلحة وخاصة جبهة النصرة وداعش داخل الموقع واستخدموا المباني كأماكن ومتاريس للقتال ولاسيما معبد بل.[١٨]

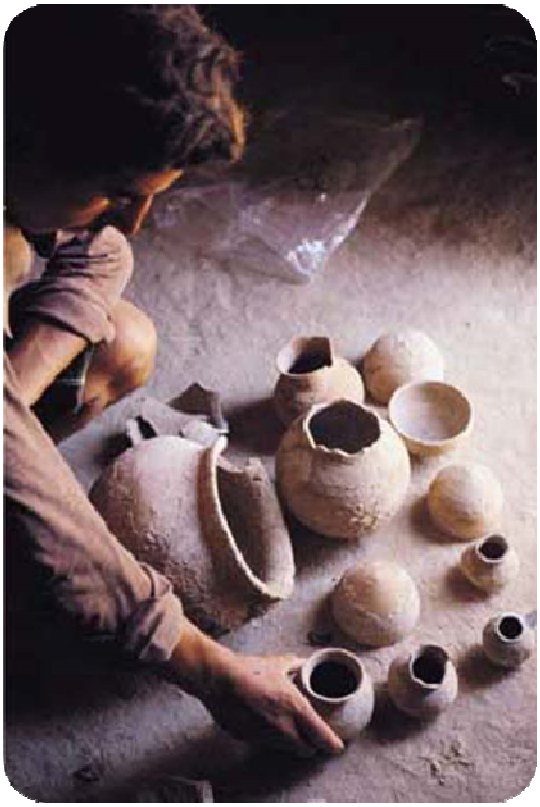

اعتداءات من مختلف الأنواع

وأصاب المواقع الأثرية في الحسكة ما أصاب المواقع في بقية المحافظات، ويمكن تصنيف الاعتداءات التي طالت تلك المواقع ضمن عدة أنواع أبرزها:

١- أعمال الحفر والتنقيب السري في التلال والمواقع الأثرية للحصول على اللقى والحلي والنقود القديمة بغية تهريبها والمتاجرة بها خارج البلاد، من ذلك مواقع تل عجاجة وتل براك وتل بري وتل طابان وغيرها.

٢- الاعتداء على بيوت ومستودعات البعثات الأثرية ونهب محتوياتها، ومنها دار البعثة الانكليزية في تل براك التي تعرضت للتخريب والسرقة والنهب والعبث بالفخار الموجود فيها. ودار بعثة تل بري التي قامت المجموعات الإرهابية المسلحة بسلب ونهب الأثاث واللباس والخزِن وعدة التنقيب وخزّانات المياه الموجودة فيها ودار البعثة الفرنسية التي تعرضت لنهب محتوياتها ودار البعثة في تل حلف التي تمت سرقة بوار وخيم وشوادر منها وغيرها من البيوت والمستودعات.

٣- الاستيلاء على الأراضي الموجودة ضمن حرم المواقع الأثرية أو على المواقع نفسها والبناء فوقها.

٤- القيام بحفر خنادق وأنفاق وفتح طرق تصل إلى قمم عدد من التلال والتمركز في منطقة الاكروبول فيها، كمواقع تل الحرية (حموكار) والمسعودية وتل جطل وتل سيكر وتل رمان وتل عين العبد وتل عجاجة غربي وخربة سطام والفحمية والعريشة وغيرها من المواقع.

٥- كما تعرض حراس المواقع الأثرية للتهديد بالقتل وتم الاعتداء على بعضهم وسلب وسائل نقلهم ومنعهم من الاقتراب من المواقع المكلفين بحراستها أو القيام بتبليغ الجهات المختصة عما يجري فيها من اعتداءات وسرقات ونهب[١٩].

تدابير وإجراءات احترازية

إزاء هذا الوضع ومنذ اندلاع الأزمة السورية اتخذت المديرية العامة للآثار والمتاحف سلسلة من التدابير والإجراءات الاحترازية في إطار إستراتيجية وضعتها وتتبعها لحماية الآثار والكنوز التاريخيّة، أبرزها: وضع جميع القطع الأثرية في أماكن آمنة، وتركيب أجهزة إنذار في بعض المتاحف والقلاع، وزيادة عدد الحراس وتكثيف دوريات المناوبة، وإبلاغ "الإنتربول" عن كل ما فقد أو عن جميع ما انتشر على الهواتف الخليوية من صور يُعتقد أنها للقى أثرية سورية غير مكتشفة وغير مسجلة، ربما وصل إليها لصوص الآثار عبر التنقيب غير المشروع في المواقع البعيدة. وأسفر التعاون بين وزارة الثقافة والأجهزة الأمنية لتأمين حماية المواقع الأثرية، عن استعادة مسروقات أثرية عبر مصادرات في دمشق وطرطوس وتدمر وحمص وحماه ودير الزور وغيرها، بلغ مجموعها نحو ٤ آلاف قطعة تبدأ من خرزة أو مسكوكة، وتنتهي بتمثال أو لوحة فسيفساء، وأنجزت المديرية كذلك "اللائحة الحمراء بالممتلكات الثقافية السورية المهددة بالخطر"، التي تسهل التعرّف إلى الآثار السورية وحمايتها واستعادة المسروق منها، وأطلقت أخيرًا حملة وطنية لإشراك المجتمع المحلي في حماية آثار بلاده[٢٢].

وتبيّن أن سوق الاتجار بالآثار السورية ازدهر في لبنان، فتم التعاون مع مديرية الآثار في لبنان و"الانتربول" ومنظمات دولية أخرى في مجال مكافحة الاتجار بالآثار السورية، وأثمر عن مصادرة ١٨ لوحة فسيفساء سورية على الحدود اللبنانية - السورية، و ٧٣ قطعة أثرية مهرّبة كانت معروضة للبيع لدى تجّار آثار، كشفت صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية عن جزء منها [٢٣]. وتشير المعلومات إلى أن ٩٩% من القطع المتحفية ضمن المتاحف قد تم ترحيلها إلى أماكن آمنة، ونجحت المديرية العامة للآثار بحماية معظم المقتنيات المتحفية بالإضافة إلى تعاونها مع المجتمع المحلي والدولي وبناء القدرات من خلال التدريب على أعمال التوثيق والأرشفة الرقمية والتواصل المثمر مع مديرية الجمارك ووزارة الداخلية بشكل مباشر لاستعادة القطع المسروقة حيث تسهل هذه الجهات عملية الاسترداد من دول الجوار، فقد تم استعادة ٦٥٠٠ قطعة كانت معدة للتهريب وساعدت الجهات المعنية بالقبض على أفراد يقومون بعملية التزوير وتم إحالتهم إلى القضاء، أما وزارة الداخلية فقد ساعدت باستعادة ٦٩ قطعة أثرية عبارة عن تيجان حجرية و٨٨ نقد ذهبي و١٨ لوحة فسيفساء.

سورية بلدي

كما لم يتم إهمال الجانب التوعوي حيث تم إطلاق حملة سورية بلدي والتواصل مع النخب الثقافية ورؤساء الطوائف الدينية لنشر الوعي بأهمية التراث الثقافي، وفي مجال الأرشفة والتوثيق الالكتروني أنجز الفريق الوطني أرشفة ١٥٠٠٠٠ صورة للقطع الأثرية و١٦٠٠٠ من البيانات المتحفية بما يعادل ٩٥% من

السجلات المتحفية. وأنجزت فرق العمل كافة الإجراءات التي تتعلق بحفظ وتغليف القطع الأثرية ضمن المواصفات العالمية. وعلى المستوى الدولي تم إطلاق القائمة الحمراء للقطع الأثرية السورية مع منظمة الأيكوم كما نجحت مديرية الآثار بالتعاون مع مؤسسة سعادة في لبنان بإيقاف عملية بيع قطعة أثرية مهربة من تل الشيخ حمد كانت ستباع في مزاد في لندن بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار[٢٤]. وفي مجال الأرشفة الرقمية أنشأت المديرية نظام المعلومات الجغرافي للمواقع الأثرية ومن خلاله نفذت عدة مشروعات منها: مشروع خارطة المواقع الأثرية (المقياس الوطني)، مشروع توثيق المواقع الأثرية (المقياس الموقع)، مشروع توثيق الأضرار خلال الأزمة وإنتاج خرائط توثيق الأضرار في المحافظات السورية باستخدام GIS.

وعلى مستوى المتاحف هناك أيضًا العديد من المشروعات التي تم تطويرها خلال الأزمة ومنها: إنشاء نظام جديد لنظام المعلومات الخاص بالمتاحف لتوثيق القطع الأثرية، إنشاء نظام المعلومات المركزي للمتاحف السورية. كما تم العمل على تطوير موقع المديرية العامة للآثار والمتاحف وإنشاء صفحات للتواصل الاجتماعي على كل من تويتر وفيسبوك، وباللغتين العربية والانكليزية إنشاء خارطة تفاعلية لتوثيق الأضرار باستخدام غوغل ايرث، ومن ثم البدء بتنفيذ موقع الكتروني خاص بالقطع الأثرية المسروقة وباللغتين العربية والأجنبية looted-objects.sy [٢٥].

يدًا بيد لحماية الآثار السورية

وتعمل وزارة الداخلية يدًا بيد مع الجهات المعنية لضبط أية حالة اعتداء على الإرث الفكري وقد أصدرت بهذا الشأن العديد من التعاميم ولعل أهمها التعميم ٥٣٢ لعام ١٩٩٩ الذي يوجه جميع الوحدات بالحفاظ على المتاحف والمواقع الأثرية، والتعميم ٦٠ لعام ٢٠٠٢ الذي يقضي بإحداث مفارز شرطة الحراسة[٢٦]. ونظرًا لما للمتحف الوطني في دمشق من أهمية عظيمة في حفظ تاريخ وحضارة سورية فهناك العديد من الإجراءات التي اتخذت من أجل الوصول إلى أعلى درجات الحماية والحراسة لهذا الصرح الحضاري الهام من خلال تركيب كاميرات المراقبة والإنارة حوله وتجهيز المحارس في محيطه ورفده بالعناصر المؤهلة والمدربة لحمايته[٢٧]. ويعمل إنتربول دمشق باستمرار على تزويد الأمانة العامة للإنتربول بصور عن الآثار التي يتم سرقتها من المواقع الأثرية السورية والتي ترد من قبل المديرية العامة للآثار والمتاحف لتعميمها من قبلهم على الدول الأعضاء في المنظمة لإجراء ما يلزم لضبطها أينما وجدت وإعادتها إلى سورية[٢٨].

هوامش:

(١) أحمد فرزت طرقجي (تلالنا الأثرية بين العمل العلمي ولصوص الآثار).
(٢) عن الإنترنت.
(٣) أيمن سليمان (الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وباء دولي ـ الطرق ـ الأسباب ـ العلاج).
(٤) المصدر رقم ٢
(٥) المصدر رقم ٢
(٦) المصدر رقم ٢
(٧) المصدر رقم ٢
(٨) المصدر رقم ٢
(٩) المصدر رقم ٢
(١٠) صحيفة الأخبار اللبنانية.
(١١) مي عبود أبي عقل (الآثار في سورية بين التدمير والسرقة والتنقيبات غير المشروعة)، صحيفة النهار اللبنانية ١٧ تموز ٢٠١٣
(١٢) نظير معوض (أضرار المواقع الأثرية خلال الأزمة).
(١٣) الدكتور محمود حمود (الأضرار التي لحقت بآثار ريف دمشق وتعاون المجتمع المحلي لحمايتها).
(١٤) الإشعاع الحضاري السوري من التخريب إلى التأهيل ـ صحيفة تشرين السورية ٢٠١٧/٤/١
(١٥) المصدر رقم٢
(١٦) المصدر رقم ١١
(١٧) المصدر رقم ١٤
(١٨) يعرب العبد الله (الأضرار التي لحقت بآثار المنطقة الشرقية).
(١٩) المصدر رقم ١٤
(٢٠) المصدر رقم١١
(٢١) د. سعيد الحجي (الأضرار في بصرى).
(٢٢) المصدر رقم ١٤
(٢٣) المصدر رقم ١٤
(٢٤) الدكتور أحمد ديب (الأضرار التي طالت المتاحف السورية خلال الأزمة).
(٢٥) م. عبد السلام الميداني (تطبيقات أنظمة المعلومات الرقمية لتوثيق التراث السوري)
(٢٦) العميد محمد حسن علي (الإرث الثقافي علامة فارقة لهويتنا الوطنية).
(٢٧) المقدم مالك بللو (دور إدارة الحماية والحراسة في وزارة الداخلية في حماية المديرية العامة للآثار والمتاحف والمتحف الوطني).
(٢٨) المقدم خالد الحسين (إنتربول دمشق ودوره في مكافحة جريمة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية الفكرية محليًا ودوليًا).